

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأساسي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يمدل جدول رسوم التسجيل للنسخ بالقانون الأساسي على النحو التالي :-

أولاً : بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (١) منه والامتناع عنه بالنص التالي :-

٢ - يشترط لتطبيق البند (١) من هذه الفقرة أن يكون قد مضى على تسجيل الأرض باسم الشريك المشتري أو مورث مدة لا تقل عن (٥) خمس سنوات .

ثانياً : بالغاء نص المادة (١٠) منه والامتناع عنه بالنص التالي :-

١٠ - يستولي رسم منقطع مقداره خمسة دنانير عن كل قطعة لغايات تجميع القطع المتجاورة وتقسيم أشكالها وإعادة تقسيمها بين أصحاب تلك القطع وتوثقتهم شرطاً أن لا يتجاوز عدد القطع الناتجة عن إعادة التقسيم عدد القطع السابقة ويغنى أسماء المالكين السابقين .

ثالثاً : بالغاء عبارة (إلغاء الوفاء) الواردة بجانب المادة (٢٧) منه والامتناع عنها بعبارة (إشهاد الوفاء) .

رابعاً : بإضافة المادة التالية برقم (٢٩) إليه :-

٢٩ - لك الأيجار : يستوفى دينار واحد عن كل معاملة لك أيجار باستثناء عقود الأيجار التي يتم الحكم فيها من المحكمة .

لغير صغيات
أمين عام مجلس الأمة بالوكالة
رئيس مجلس الأعيان

السيد الأمين العام بالوكالة :

٤ - تعيين مرشد وموضح الجلسة القادمة .
دولة رئيس المجلس : رفع الجلسة إلى موعد آخر .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس الأعيان
أحمد اللوزي

أمين عام مجلس الأمة بالوكالة
لغير صغيات



مجلس الأمة

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثانية عشرة

من الدورة العادية الثانية مجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة
الحادية عشرة من صباح يوم السبت ١١ / رمضان / ١٤١٥ هجرية
الموافق ١٩٩٥/٢/١١ ميلادية .

الجلد (٣٢)

(العدد ١٧)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٢

٣

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الأجازات والاعتقالات .
 - أ - طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور عبد السلام الجبالي .
 - ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد فؤاد الهذلي .
 - ج - طلب معذرة مقدم من معالي اللشتر حابس الجبالي .
 - د - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ عبد العزيز الحايك .

محضر الجلسة الثانية عشرة

الصفحة

- هـ - طلب معترضة مقدم من سعادة الدكتور داود حنايا .
و - طلب معترضة مقدم من سعادة الدكتور اشرف الكريدي .
٣ - تلاوة الكتب الواردة :-
أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٨٣) تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ ،
والضمن :-
مواقفة مجلس النواب على التصديق الذي أقره مجلس الأعيان بشأن
مشروع القانون للمعدل لقانون دعاري الحكومة لسنة ١٩٩٤ .
(أعد المجلس علماً بذلك) .
ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٨٣) تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ ،
والضمن :-
مواقفة مجلس النواب على مشروع القانون للمعدل لقانون مراقبة أعمال
التأمين لسنة ١٩٩٤ ، كما أقره مجلس الأعيان باستثناء باستثناء للادة الرابعة منه
حيث أصر مجلس النواب على قراره السابق بشأنها .
٤ - تعيين موعده وموضوع الجلسة القادمة .

١٧

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات
الإسلامية .

٥ - معالي السيد سلامه حماد : وزير
الداخلية .

٦ - معالي الدكتور عبدالرزاق السور :
وزير الأشغال العامة والإسكان .

٧ - معالي السيد هدام النسل : وزير
الدخل .



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شعاب
الديني وأعلن بدء الجلسة ، جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : على بركات المجلس
الكرج على محضر الجلسة السابقة واعطاء
الأمين العام من التلاوة ؟

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخادية عشرة) من
صباح يوم (الست) الموافق ١٩٩٥/٢/١١
ميلادي ، عقد مجلس (الأعيان) جلسته
(الثانية عشرة) من الدورة (العادية الثانية)
برئاسة (دولة الأستاذ احمد الزوي)
وحضور عطوفة أمين مجلس الأمة السيد
(حكيم عيسى) .

وتعيب باجازه من الأعضاء السادة :

وتعيب بمخيرة من الأعضاء السادة :

١ - دولة الدكتور عبد السلام الجاهلي .

٢ - معالي السيد ذوقان الهنتاوي .

٣ - معالي للمشير حابس الجاهلي .

٤ - سعادة الشيخ عبد العزيز الحياط .

٥ - سعادة الدكتور داود حنايا .

٦ - سعادة الدكتور اشرف الكريدي .

وتعيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

ومحضر من الحكومة :

١ - معالي السيد عبدالرزاق الروابدة :

نائب رئيس الوزراء ووزير التربية

والتعليم .

٢ - معالي السيد جمال الخريفا : وزير

الدولة .

٣ - معالي المهندس علي ابو الرقاب : وزير

الصناعة والتجارة .

٤ - معالي الدكتور عبدالسلام الهادي :

الجميع : مولفون .



السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الأجازات والأحاديث

أ - طلب معطرة مقدم من بين

المشعر شمس الجاهلي المحترم .

ب - طلب معطرة مقدم من دولة البين

عبد السلام الجاهلي المحترم .

ج - طلب معطرة مقدم من سعادة

الدين عبدالويز الجاهلي المحترم .

د - طلب معطرة مقدم من سعادة

الدين الدكتور اشرف الكركري

المحترم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على معطرة أصحاب الدولة والمالي

والسعادة الأصضاء ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

أ - كتابت الكتيب الواردة :

الكتاب رقم (٣٨٢) "لوائح

١٩٩٥/٢/٧ ، والمختصين :-

مولفة مجلس النواب على

التعامل الذي أقره مجلس

الأعيان بشأن مشروع القانون

المعدل لقانون دعاوى الحكومة

لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م ق/٢٧/٢٨١

التاريخ ١٩٩٥/٢/٧

دولة رئيس مجلس الأعيان الأهميم

إشارة إلى كتاب دولكم رقم (٣٦٤٨)

تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٠ ، قرر مجلس النواب

الثاني عشر في جلسته الحادية والعشرين من

الدورة العادية الثانية والمصادقة صباح يوم الأحد

الوافي ١٩٩٥/٢/٥ ، للرافقة على التصديق

الذي أقره مجلس الأعيان سريان الفقرة (د)

المادة (٤) من مشروع القانون المعدل

وقد سبق مجلس النواب أن قرر المرافقة

عليه في جلسته الحادية والعشرين من الدورة

العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٢/٥ ،

بالشكل المعدل المذكور .

أثبت لسيدانكم عيس نسخ من القانون

المذكور وبالصفة النهائية ، رجاء التفضل بالام

المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس الأعيان

احمد القوزي

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

لقانون معدل لقانون دعاوى الحكومة

المادة ١ - وبسبب هذا القانون لقانون

معدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٩٥ (٣٥)

وبمراعاة القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٨ المشار

إليه فيما يلي بالقانون الأساسي وما طرأ عليه من

تعديلات كقانون واحد ، وبمعدل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ينشئ هذا القانون (د) من المادة

(٤) من القانون الأساسي ويستأنش عنه بالنسب

التي :

د - يجوز للنائب العام ، بتسبب من

رئيس هيئة الأركان المشتركة بالنسبة للضباط

المحقوقين في القوات المسلحة أو بتسبب من

مدير الأمن العام بالنسبة للضباط المحقوقين في

الأمن العام أن يتبذ بأسر عطي أحد هؤلاء

الضباط المحقوقين ليوالي الدفاع عن الحكومة

لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٩٤ .

رأبياً للإطلاع وإجراء التصديق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م . سعد هادي السرو

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : شكراً مشروع هذا

القانون وافق عليه مجلس النواب كما أقره

مجلس الأعيان ، وبأخذ المجلس حكماً بذلك

بالموافقة عليه وشكراً .

و هذا هو نص مشروع القانون المعدل

لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٩٤ كما أقره

الجلستان وكما سيرسل للحكومة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم م ق/٢٧/٤٣٤

التاريخ ١٩٩٥/٢/١٣

سعادة رئيس الوزراء الأهميم

إشارة إلى كتابكم رقم د ع ٢٨٨/١

تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ .

قرر مجلس الأعيان في جلسته الثانية

عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ

١٩٩٥/٢/١١ ، المرافقة على (مشروع القانون

المعدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٩٤)

كما ورد من مجلس النواب مديلاً .

على هذا الاقتراح وشكراً .

وقد رئيس المجلس : شكراً لساندة الاخ
لذا لدينا الفرح ، مل بواق المجلس الكريم على
قول مشروع قانون مراقبة افعال التأمين كما
ورد من مجلس النواب ؟ شكراً لكم سيدي
جميعاً .

« هذا هو نص مشروع القانون رقم ()
لسنة ١٩٩٤ قانون معدل قانون مراقبة افعال
التأمين كما اقرو المجلس وكما سيرسل
للملكة » .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ذ / ١٣٣/٧٧

تاريخ ١٩٩٥/٧/١٣

سادة رئيس الوزراء الأعلام

إشارة الى كتابكم رقم م ت/١٤٨/٢٠
تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٧ .

قرر مجلس الاعيان بجلسته الثانية عشرة
من الدورة العادية الثانية المتعددة بانسحب
من ١٩٩٥/٧/١١ الموافقة على (مشروع القانون
المعدل لقانون مراقبة افعال التأمين لسنة
١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب معدلاً .
وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة
عليه في جلسته الخافية والعشرين من الدورة
العادية الثانية المتعددة تاريخ ١٩٩٥/٢/٥
بالشكل للمعدل المذكور .

ابحث لسيداتكم عمن نسخ من القانون
المذكور وبالصيغة النهائية ، رجاء التفضل واقيم
المراسيم المستورة عليه .

وتفضلوا بقبول تائق الاحترام ،،،

احمد اللوزي
رئيس مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون معدل لقانون مراقبة افعال التأمين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مراقبة افعال التأمين لسنة ١٩٩٥ وبقرراً مع
القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ لنشر فيه فيما يلي بالقانون الأساسي وما طرأ عليه من
تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦ -

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به بمحدد يوجب نظام بمصدر بمقتضى
هذا القانون كل من الحد الأدنى رأس المال للدفع للشركة الأردنية ولحد الأدنى رأس
المال المحرول لفرع الشركة الأجنبية أو وكيل التأمين المتمد وعلى أن لا يقل رأس المال
المحرول عن رأس مال الشركة الأردنية المحدد في هذا النظام ولا يجوز إعادة تحويله الى
عراج المملكة الا في حالة انتهاء عمل الفرع أو الوكيل للمتمد .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٧ -

على كل من شركة التأمين الأردنية وشركة التأمين الأجنبية قبل مباشرة العمل في المملكة
أن تقدم تأمياً كودية للوفاء بالتزاماتها وتحمده قيمة الدفعة الواجب تقديمها من
الشركات يوجب نظام بمصدر بمقتضى هذا القانون شرطاً أن تكون ودعية الشركة
الأجنبية ضعف ودعية الشركة المحلية على الأقل .

المادة ٤ - يلغى نص البند (٧) من الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من القانون الأساسي ويستعاض عنه
بالنص التالي :-

٧ -

لذا لم تاجر الشركة افعالها في أي نوع من انواع التأمين المسوح لها بممارسة او
توقفت مدة لا تقل عن سنة عن إصدار عقود التأمين في أي نوع منها ، ولذا كان نوع
التأمين المسوح بممارسة يشتمل أو أصبح يشتمل على تأمين الراسي ما هو متصور
عليه في هذا القانون أو في أي تشريع اخر أو امتنع عن إصدار عقود تأمين له مدة
سبعة أيام وبالإضافة الى ذلك فان اللوزي في الحالة الأخيرة وقف العمل بالاجازة أي نوع
اخر من انواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها .

١٤٨٨
١٤٨٨
١٤٨٨

المادة ٥ - يلقى نص المادة (٥٦) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٥٦ -

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل شركات التأمين الجديدة المشترطة لشروط الترخيص بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووفق نظام يصدر لهذه الغاية وعلى الشركات القائمة أن توفى أوضاعها طبقاً لأحكامه ومخالفات المدة الرسمية المحددة فيه .

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

رئيس مجلس الأعيان

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ
سالم مساعدة .



السيد سالم مساعدة : شكرًا دولة
الرئيس ، بالنسبة إلى التضامن معالي الدكتور

جواد السعدي في العمل بالبنان فاني اقترح أن
يكون عضواً في اللجنة المالية وشكرًا .

دولة رئيس المجلس : معالي يوافق المجلس
الكرم على إضافة معالي الأستاذ الدكتور جواد
السعدي إلى اللجنة المالية ؟ كل المجلس ورحب
بك .

السيد الأمين العام :

٤ - تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة إلى
موعد آخر مع التأكيد على اللجنة الإدارية
ومعالي وزير الداخلية اجتماع اليوم .

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

حكم خير

رئيس مجلس الأعيان

احمد اللوزي

مجلس الأعيان